Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

مضيق هرمز وتداعيات إغلاقه الجيوستراتيجية على الأمن الاقتصادي الاقليمي والدولي (سيناريوهات الصراع وآليات المواجهة)

أ.م.د. بشرى عبد الكاظم عبيد
وزارة التربية – مركز البحوث والدراسات

The Strait of Hormuz and the Geostrategic Implications of its Closure on Regional and International Economic Security (Conflict Scenarios and Mechanisms for Confrontation)

Assist. Prof. Dr. Bushra Abdul Kadhim Obeid
Ministry of Education – Research and Studies Center
alalkhfajidrbushra@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة التداعيات الجيوستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز وأثرها في الأمن الاقتصادي الإقليمي والدولي في ظل التصعيد المتزايد في منطقة الخليج العربي. وهدفت إلى تحليل الأهمية الاستثنائية لهذا المضيق بوصفه شريان الطاقة العالمي، إذ تكمن أهميته في موقعه الجغرافي الحساس الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر بحر عمان، وهو ما جعله محوراً رئيساً في معادلة الأمن الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، فضلاً عن كونه نقطة ارتكاز في التفاعلات والصراعات الإقليمية والدولية.

واعتمدت الدراسة منهجية متكاملة جمعت بين المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لدراسة خصائص المضيق الطبيعية والجيوسياسية ومنهج تحليل النظم لفهم تداخل العوامل المختلفة المؤثرة فيه ومنهج السيناريوهات لاستشراف مساراته المستقبلية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسة عديدة أبرزها أن مضيق هرمز لا يزال يمثل نقطة الاختناق الأكثر أهمية في منظومة الطاقة العالمية وأن إيران تمتلك قدرات عسكرية غير متماثلة تمكّنها من تعطيل الملاحة فيه بتكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة، وأن الأمن الاقتصادي العالمي يظل معرضاً لخطر كبير في حال حدوث إغلاق شامل له. وتأتي هذه التطورات ضمن سياق تصاعدي للتوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي التي تُعدّ من أكثر مناطق العالم حساسية لارتباطها الوثيق بمنظومة الطاقة والاقتصاد العالمي ككل فالمضيق من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تدفق إمدادات النفط والغاز، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة الطاقة الدولية، وأي تهديد لملاحته لا يقتصر أثره على المستوى الإقليمي، بل يمتد ليشمل النظام الاقتصادي العالمي بأكمله.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، الجيوستراتيجية، الأمن الاقتصادي العالمي، الخليج العربي، الردع غير المتماثل .

Abstract:

This study examines the geostrategic repercussions of closing the Strait of Hormuz and its impact on regional and international economic security amidst escalating tensions in the Arabian Gulf region. It aims to analyze the exceptional importance of this strait as a global energy artery. Its significance stems from its sensitive geographical location, connecting the Arabian Gulf to the Indian Ocean via the Sea of Oman. This makes it a central axis in the equation of global geopolitical and economic security, as well as a focal point in regional and international interactions and conflicts.

The study employs an integrated methodology, combining historical and descriptive-analytical approaches to examine the strait's natural and geopolitical characteristics, systems analysis to understand the interplay of various influencing factors, and scenario planning to anticipate its future trajectories.
The study arrives at several key findings, most notably that the Strait of Hormuz remains the most critical chokepoint in the global energy system, that Iran possesses asymmetric military capabilities that enable it to disrupt navigation in the strait at a significant economic and political cost, and that global economic security remains highly vulnerable in the event of a complete closure. These developments come amid escalating geopolitical tensions in the Arabian Gulf region, one of the world's most sensitive areas due to its close connection to the global energy system and economy as a whole. The Strait of Hormuz is one of the most important strategic maritime chokepoints upon which the global economy depends for the flow of oil and gas supplies, as a significant percentage of international energy trade passes through it. Any threat to its navigation is not limited to the regional level but extends to the entire global economic system.
Keywords: Strait of Hormuz, geostrategic, global economic security, Arabian Gulf, asymmetric deterrence.

المبحث الاول

الاطار العام للدراسة

يُعدّ مضيق هرمز أحد أهم المضايق البحرية الاستراتيجية في العالم، ويشكل أحد الأعمدة الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي، لا بوصفه شرياناً رئيساً لتدفقات النفط والغاز فحسب، بل أيضاً حلقة وصل محورية في خطوط الإمداد المرتبطة بالطاقة والتجارة الدولية ، ومع تصاعد التوترات السياسية والعسكرية في منطقة الدراسة لا سيما بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل تحوّل هذا الممر إلى بؤرة أزمة عالمية متعددة الأبعاد انعكست سريعاً على الأسواق المالية والتجارية عبر تراجع شبه كامل في حركة الملاحة وارتفاع حاد في أسعار الطاقة.

أولاً: مشكلة الدراسة : تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الآتي: كيف يؤثر سيناريو إغلاق مضيق هرمز في التوازنات الجيوستراتيجية للمنطقة والعالم؟ وما الأبعاد والانعكاسات المترتبة على الأمن الاقتصادي الإقليمي والدولي؟

ثانياً: أهداف الدراسة: تكمن في

- دراسة الخصائص الجغرافية والجيوسياسية التي تجعل من المضيق نقطة ارتكاز أساسية في الصراعات الإقليمية والدولية.
- رسم سيناريوهات متعددة لعملية إغلاق المضيق استناداً إلى الدوافع الإيرانية المحتملة وقدرات الأطراف الفاعلة مع تحليل آليات التنفيذ العسكرية وغير العسكرية.
- تحديد الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لإغلاق المضيق على أسواق الطاقة العالمية والأسعار وخطوط التوريد والاقتصاد الكلي للدول المصدّرة والمستوردة.
- وضع تصور مستقبلي لتعزيز الأمن الاقتصادي العالمي في مواجهة تهديدات نقاط الاختناق البحرية، مع تقديم توصيات عملية لصنّاع القرار على المستويين الإقليمي والدولي.

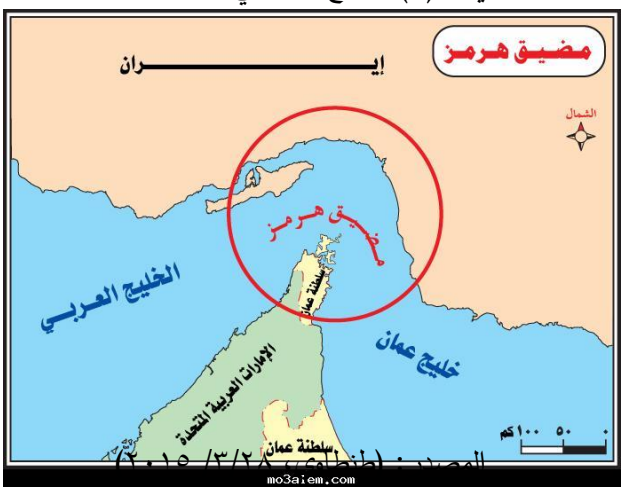
ثالثاً: أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في تعدد مستوياتها، نظراً لحساسية الموضوع وتوقيته في ظل التطورات المتسارعة في منطقة الخليج العربي إذ يحمل مضيق هرمز أهمية استراتيجية كبرى بتأثيره في خطوط نقل الإمدادات العالمية للطاقة وهو دور نابع من تفاعل مقومات عديدة يفرضها واقعه الجغرافي.

رابعاً: حدود الدراسة: لتحديد نطاق الدراسة وتجنب التشتت وُضعت الحدود الآتية.

- **الحدود الموضوعية:** تركّز الدراسة على التداعيات الجيوستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز، بحيث يكون المتغير المستقل هو (الإغلاق) والمتغير التابع هو (التداعيات الجيوستراتيجية) وأثرها في الأمن الاقتصادي الإقليمي والدولي، مع التركيز على البعد الطاقوي للأمن الاقتصادي، والإشارة إلى انعكاساته على التضخم والنمو الاقتصادي والتجارة الدولية.
- **الحدود المكانية:** يقع مضيق هرمز فلكياً بين دائرتي عرض ٢٥ و٢٧ شمالاً، وخطي طول ٥٥ و٥٧ شرقاً، وينحصر بين خطين يفصله أحدهما عن الخليج العربي، ويمتد من رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسندم العُمانية غرباً إلى جزيرة هنجام الإيرانية مروراً بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني لمسافة ٢٨ ميلاً بحرياً، فيما يفصله الخط الآخر عن خليج عمان(١) (الكعبي ، و عزيز ، ٢٠١٥ ،ص٤٤٢) ، ويمتد من رأس دبا

على الساحل الإماراتي إلى دماغة على الساحل الإيراني لمسافة ٥٢ ميلاً بحرياً، مشكّلاً الحدود الشمالية لخليج عمان أو المدخل الجنوبي للمضيق من المياه الدولية. ويحد المضيق من الشمال والشمال الغربي إيران ، ومن الجنوب سلطنة عُمان ينظر خريطة (١) .

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمضيق هرمز



المصدر : (طالع الخريطة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٨)

خامسا: منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم .

المبحث الثاني

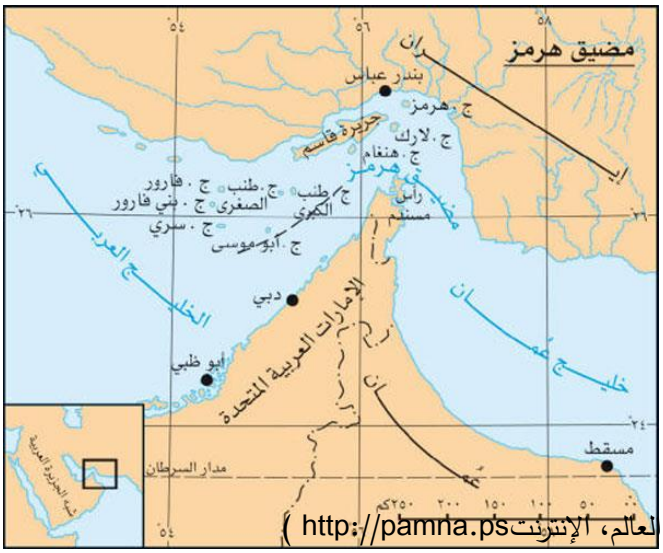
عوامل نشأة منطقة الدراسة

يُعرَّف المضيق اصطلاحاً بأنه ممر مائي يقع بين بحرين أو محيطين أو مسطحين مائيين كبيرين نسبياً بحيث تكون مياهه امتداداً لمياه البحر وتنشأ المضايق نتيجة عمليات التعرية أو الانكسارات الأرضية أو طغيان المياه على الأراضي المنخفضة (العذاري ، ٢٠٠٩، ص٣٢) ويُرجَّح أن تسمية هرمز مشتقة من (أهورا مزدا) الإله الأعلى في الديانة الفارسية القديمة إذ ظهر الاسم في الفارسية الوسطى بصيغتي(هرمزد) أو(هرمز) قبل أن يُطلَق لاحقاً على ميناء هرمز الواقع على البر الرئيس قرب مدينة ميناب الحالية وعندما نقلت الأسرة الحاكمة عاصمتها إلى جزيرة هرمز في القرن الثالث عشر هرباً من الهجمات على البر انتقلت التسمية إلى الجزيرة نفسها.

ازدهرت مملكة هرمز بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر واستأثرت بالتجارة عبر الخليج العربي معتمدة إلى حد كبير على سيطرتها على الطرق البحرية الداخلة إلى الخليج والخارجة منه غير أن التوسع الأوروبي في القرن السادس عشر أعاد تشكيل هذا النظام ، إذ بدأ المشهد يتغير مع وصول البرتغاليين الذين احتلوا المضيق بالقوة غير أن المنعطف الأهم في تاريخ المضيق تمثل فيما وقع عام1622 م حين نشأ تحالف عسكري غير مسبوق جمع بين طموحات الدولة الصفوية والقوة البحرية الإنجليزية الناشئة ممثلة بشركة الهند الشرقية بهدف إنهاء الوجود البرتغالي وتفكيك استقلال مملكة هرمز فسقطت المملكة تحت ضربات المدافع الإنجليزية والزحف البري الصفوي لينتهي بذلك عصر المملكة العربية المستقلة في المضيق ويبدأ عصر جديد من النفوذ الإيراني المدعوم بموازين القوى الدولية (سعودي ، ٢٠٠٢، ،ص٣٠)

وبعد خروج البرتغاليين دخل المضيق في دوامة التنافس الاستعماري إذ أسهمت بريطانيا في إسقاط هرمز ولم تنسحب من المنطقة بل جعلت من المضيق جزء أساساً من حماية طريقها إلى الهند فيما كان يُعرف بخطوط شرق السويس واستمر هذا النفوذ قائماً حتى عام 1971حين أعلنت لندن انسحابها مما أحدث فراغاً سياسياً سارع شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى ملئه ودخل مضيق هرمز بذلك مرحلة جديدة من الصراع والسيادة إذ تحول من منطقة نفوذ بريطانية إلى ساحة طموحات إقليمية كبرى تصدرها شاه إيران الذي كان يرى نفسه شرطي الخليج والوريث الشرعي للنفوذ البريطاني وقبل يوم واحد فقط من الإعلان الرسمي عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 30 تشرين الثاني عام 1971 تحرك الأسطول الإيراني للسيطرة على ثلاث جزر استراتيجية تقع في قلب الممر الملاحي للمضيق (الفيل ، ١٩٨٨، ص٤١-٤٢). هي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لرأس الخيمة ينظر خريطة (٢) ، فضلا عن جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة التي خضعت للسيطرة بموجب اتفاقية عُقدت آنذاك وقد منحت هذه الخطوة الشاه نقاط مراقبة عسكرية مباشرة فوق عنق الممر الملاحي.

خريطة (٢) أهم الجزر الإيرانية



المصدر : ١-(مضائق العالم، الإنترنت http://pamna.ps)

٢- (الخطيب، الإنترنت على الموقع http://www.swideg.jeeran.co)

وبفعل القوة العسكرية الكبيرة التي امتلكها الشاه ومساعدته للسلطان قابوس في إخماد ثورة ظفار تعززت العلاقات العمانية الإيرانية إذ وقع الجانبان عام 1974 اتفاقية تاريخية لترسيم الحدود البحرية قسمت المضيق رسمياً بين الدولتين وفق خط الوسط ومنحت إيران اعترافاً دولياً بسيادتها على الضفة الشمالية للمضيق.

ثم جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 تلتها الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي لتجعل من هرمز بؤرة توتر جيوسياسي أظهرت خلالها حرب الناقلات التي هاجمت فيها إيران والعراق سفن كل منهما الآخر مدى هشاشة الملاحة في المضيق ويقف هرمز اليوم عند تقاطع قرون من زمن التجارة البحرية مع منظومة الطاقة العالمية الحديثة.(Gulf Research center, August, 2007)

وبناءً على ما تقدم يتضح أن تاريخ مضيق هرمز رحلة بدأت بالقبائل العربية القديمة التي صنعت مجده التجاري مروراً بالتحالفات الدولية التي غيّرت وجه السيطرة فيه وصولاً إلى كونه اليوم الممر الأكثر حساسية في تجارة الطاقة العالمية إذ يبقى هذا المضيق شاهداً على أن من يسيطر عليه يمسك بمفاتيح الاقتصاد العالمي كما كان يفعل ملوك هرمز العرب قبل قرون مع اختلاف الأدوات واللاعبين ولما كانت المضايق البحرية تشكل نقاط تحكم في الملاحة البحرية فقد اكتسبت مكانة وأهمية استراتيجية جعلتها ميداناً للتنافس السياسي بين القوى البحرية وموضوعاً رئيساً من موضوعات الجغرافية السياسية التي تُعنى بدراسة التفاعل بين المكان الجغرافي والواقع السياسي وهو تفاعل يتجلى بوضوح في المواقع البحرية المهمة ويُعد مضيق هرمز أبرزها.

المبحث الثالث

الخصائص الاستراتيجية لمضيق هرمز

تُعرَّف الخصائص الاستراتيجية بأنها الموقع الذي يمنح المكان أهمية عسكرية وسياسية واقتصادية إضافية، ويمثل نقطة الارتكاز في قوة ذلك المكان (العكلة ، ٢٠١١، ص٣١٩). ففي ظل التصعيد العسكري والسياسي المتسارع في منطقة الخليج العربي برز مضيق هرمز بوصفه أحد أخطر نقاط التوتر في العلاقات الدولية المعاصرة ، فقد ظل موقعه الجغرافي عبر التاريخ عنصراً فاعلاً في حسابات القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، ومنذ اكتشاف النفط في الخليج العربي أصبح المضيق موضع رهان استراتيجي بين الدول الكبرى انطلاقاً من مبدأ أن السيطرة على البحار ضرورة أساسية لتحقيق السيادة العالمية (عبد الوهاب وزميله ، ١٩٨٩، ص١٥٥).

وقد أكد ماهان أهمية القوة البحرية في تاريخ الدول مشيراً إلى أن أهم عامل جغرافي يحدد قوة الدولة ليس مساحة أراضيها، بل طول سواحلها وطبيعتها وما تسيطر عليه من موانئ ذلك أن من يسيطر على البحار يسيطر على العالم. وتشكّل هذه المعطيات من موارد طبيعية وموقع

استراتيجي وقوة بشرية الوزن السياسي الذي يؤهل أي دولة لتكون جزء فاعلاً من النظام الدولي (Alfaggy, 1988,P 49) ,

وهو ما جعل الخليج العربي في نهاية القرن العشرين بمثابة قلب العالم ، ورغم هذه الأهمية فإن الخليج العربي أقرب إلى البحر المغلق إذ لا يربطه بالمحيطات الكبرى سوى منفذ واحد هو مضيق هرمز الذي يمثل عنق الزجاجة الضيق للخليج ويصل بين جزأين متباينين هما خليج عُمان (الخليج الخارجي) والخليج العربي (الخليج الداخلي). (زكي ، ٢٠١٣، ص٨٨)

وتكمن أهمية المضيق في كونه نقطة اختناق لا يتجاوز عرضها ٣٣ كيلومتراً تفصل بين إيران وشبه الجزيرة العربية، ينظر خريطة (٣) فضلا عن أن ضيقه النسبي وصعوبة إيجاد بدائل سريعة لنقل النفط عبره يجعلانه أداة ضغط فاعلة في الصراعات الجيوسياسية ويُعد واحداً من أحد عشر مضيقاً في العالم ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى، لكونه ممراً للسفن المحملة بالبضائع ومصادر الثروة والتكنولوجيا، إذ يشكّل مرور النفط عبره جوهر هذه الأهمية التي يعتمد عليها معظم اقتصاد العالم الحر لذلك يُطلق عليه خبراء الطاقة وشركات الملاحة تسمية (العنق الرئيس للعالم) ، كما يُعرف بـ(المضيق الاستراتيجي) و(صمام الأمان الدولي) و(الممر الدولي للنفط) و(شريان الطاقة)(جاسم ، ٢٠٠١، ص١٢٥)

خريطة (٣) شكل مضيق هرمز



Source: Original map taken from the University of Texas, PCL Collection

ويتضح مما تقدم أن أهمية موقع المضيق تنبع من كونه همزة وصل تتحكم في مدخل الخليج، وحلقة وصل بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، فضلاً عن كونه خط فصل بين منطقتين متباينتين لغوياً ومذهبياً هما شبه الجزيرة العربية والإقليم الإيراني كما أن موقعه المداري يمنحه ظروفاً مناخية تجعله صالحاً للملاحة طوال العام، وهو ما أكسبه أهمية سوقية عالمية كبرى. (متولي ، ١٩٧٥، ص٢٣).

وقد حظيت المضايق العربية عموماً ، ومنطقة الدراسة خصوصاً بمكانة مرموقة في النظريات الجيوسياسية التي أبرزت أهمية المواقع الجغرافية إذ استند ماكيندر إلى نظرية (المنطقة المحورية) التي تتوسط قارة آسيا واصفاً المضايق بأنها مفاتيح (الهلال الداخلي) المحيط بمنطقة الارتكاز الروسية في مقابل (الهلال الخارجي) ذي الطابع الجزري ومن هنا تصبح المضايق بؤرة صراع بين الكتلتين لكونها تمثل نقطة التماس المشترك بينهما (السماك ، ١٩٨٨، ص٩٢)

وخلاصة القول إن جوهر الأهمية الاستراتيجية لأي موقع يكمن في مدى إسهامه في تعزيز قوة الدولة أو الإقليم من خلال ضمان أمنها واقتصادها وسيادتها.

المبحث الرابع

دوافع ايران لإغلاق مضيق هرمز

تنبع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من موقعه الجغرافي الفريد بوصفه المنفذ البحري الذي يربط دول الخليج العربي بالأسواق العالمية كما سبقت الإشارة إليه، وتتعزز هذه الأهمية بكونه شرياناً رئيساً للطاقة العالمية إذ يمر عبره خمس الاستهلاك العالمي من النفط إلى جانب كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال مما يجعله مركزاً حيوياً لاستقرار أسواق الطاقة وخطوط الإمداد الدولية (Key Material for Chip Cooling! Helium, 10/ March 2026https://www.bitget.com/amp/news/detail)

ويرتبط سياق إغلاق المضيق بتراكمات طويلة من التوترات الجيوسياسية في المنطقة تشمل العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والخلافات حول برنامجها النووي وصولاً إلى تصاعد حدة المواجهة مع قوى إقليمية ودولية إذ جاء قرار الإغلاق في ذروة هذا التصعيد ليعكس توظيفاً للموقع الجغرافي للمضيق كورقة ضغط في صراع أوسع تتداخل فيه اعتبارات السياسة والاقتصاد ويثير هذا الإغلاق إشكاليات قانونية دولية معقدة إذ يتعارض مع مبدأ حرية الملاحة في المضايق ويُعد تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليي، وتتأثر البيئة الأمنية في مضيق هرمز بمجموعة من التفاعلات السياسية والعسكرية المعقدة على المستويين الإقليمي والدولي إذ يمثل التوتر بين إيران والدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة الدراسة ككل وقد ارتبط هذا التوتر بملف البرنامج النووي الإيراني إذ لوّحت طهران في أكثر من مناسبة بإمكان إغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة فيه في حال تعرضها لهجوم عسكري أو تصعيد كبير يستهدف منشآتها الحيوية أو استقرارها الداخلي (الاسمر ، ٢٠١٩، ص١١)

، فمضيق هرمز ليس سبباً للصراع الحالي بل هو نتيجته وهو تكتيك متكافئ بالغ الفاعلية تستعمله إيران لإحداث اضطراب في خطوط إمداد النفط والأسمدة والمعادن والمواد الكيميائية مما يؤثر على الولايات المتحدة ودول الحلفاء ، وبغض النظر عن شرعية الإجراءات الإيرانية أو عدم شرعيتها كحصار هرمز خلال الحرب يبقى أمر واحد مؤكداً هو أن قضية إغلاق هرمز جزء من قضايا أوسع مثل تخصيب اليورانيوم وحقوق إطلاق الصواريخ ذلك أن المخاطر المرتبطة بالمضيق لا تنفصل عن شبكة أوسع من الصراعات الإقليمية والتنافس على النفوذ بين القوى الإقليمية وما يرتبط بها من أزمات في عدد من دول المنطقة وهي صراعات قد لا تستهدف المضيق مباشرة لكنها تخلق بيئة أمنية هشة تزيد من احتمالات التصعيد أو وقوع حوادث بحرية ذات أبعاد خطيرة إذ ينعكس أي تهديد لأمن الملاحة في مضيق هرمز فوراً على أسواق الطاقة من خلال ارتفاع أسعار النفط والغاز (Baban,the Closure of the strait,2026) واضطراب خطوط الإمداد العالمية لذلك يُعد أمن المضيق قضية دولية بامتياز وليس شأناً إقليمياً فحسب.

ووفقاً لهذا السياق يمكن تصنيف الدوافع التي دفعت إيران نحو إغلاق المضيق ضمن ثلاثة أبعاد مترابطة أولها الردع الاستراتيجي: إذ تمثل القدرة على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز ركيزة أساسية في استراتيجية الردع الإيرانية غير المتماثلة ففي مواجهة التفوق العسكري التقليدي الساحق للولايات المتحدة وحلفائها تلجأ إيران إلى خيار الورقة الرابحة التي تخلق توازن رعب جديداً وقد صرح مجلس الدفاع الإيراني بأن أي هجوم يستهدف المناطق الساحلية أو الجزر الإيرانية سيؤدي إلى إغلاق كامل للخليج العربي وزرع الألغام في الممرات الملاحية وهذا التهديد ليس مجرد خطاب تصعيدي بل يعكس قدرات حقيقية تمتلكها طهران إذ يتضمن الرد الإيراني المحتمل زرع أنواع مختلفة من الألغام البحرية في الممرات الملاحية الرئيسة مما قد يشل حركة الملاحة لمدة طويلة استناداً إلى تجربة حرب الناقلات في ثمانينيات القرن الماضي حين واجهت القوات الدولية صعوبات كبيرة في إزالة أعداد محدودة من الألغام البحرية.

وثانيها الضغط التفاوضي : إذ يُستعمل مضيق هرمز كورقة ضغط قوية في المفاوضات السياسية والاقتصادية مع المجتمع الدولي فمن خلال التحكم في شريان الطاقة العالمي تستطيع إيران فرض معادلة جديدة على الأطراف المعنية بين تقديم تنازلات سياسية أو مواجهة تداعيات اقتصادية كارثية وفي السياق الحالي ربطت إيران فتح المضيق بوقف ما تصفه بحرب الاختيار التي تشنها واشنطن وتل أبيب وقد أوضح مجلس الدفاع الإيراني أن الدول غير المحاربة لن يُسمح لها بالمرور عبر مضيق هرمز إلا بعد التنسيق المسبق مع إيران وهو شرط يمنح طهران دور بوّاب المضيق مما يعزز موقفها التفاوضي بشكل كبير.

وثالثها العقاب الاقتصادي : إذ يمثل إغلاق المضيق في سياق العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران وسيلة للانتقام الاقتصادي فبينما تعاني طهران من قيود على صادراتها النفطية يمكنها تعطيل صادرات جيرانها من دول الخليج العربي مما يخلق حالة من التكافؤ في الضرر الاقتصادي.

ويتضح مما سبق أن إيران تدرك أن مضيق هرمز هو المضيق الوحيد في العالم الذي يتمتع بأهمية اقتصادية كبرى ترتبط بمصالح الدول، إذ تراه ممراً دولياً للنفط ولكونه ممراً رئيساً يربط منطقة أكبر احتياطات وإنتاج النفط في العالم بالأسواق العالمية فإن السيطرة عليه تمثل بالنسبة لإيران أداة ضغط استراتيجية فريدة تستند إلى ميزة جغرافية لا يمكن لأي طرف آخر انتزاعها منها كونها الدولة الوحيدة المطلة على كامل الساحل الشمالي للمضيق مما يمنحها قدرة فائقة على مراقبة الأحداث والتحكم فيها ضمن هذا الممر المائي الحيوي وقد عبّرت القيادة الإيرانية بكل مستوياتها عن استعدادها لاستعمال هذه الورقة في مواجهة أي تهديد يمس أمنها القومي ففي أعقاب الهجمات الأمريكية الإسرائيلية المشتركة التي بدأت في 28 شباط 2026 أعلنت إيران فرض قيود صارمة على الملاحة في المضيق مما

أدى إلى انخفاض حركة الناقلات بنسبة تجاوزت 90% عن مستوياتها الطبيعية بوصف هذا الإجراء رد فعل مباشر على ما وصفته طهران تهديداً وجودياً.

ومن منظور أوسع يمكن فهم هذا السلوك الإيراني في إطار سياسة تدويل الأزمة والضغط عالي المستوى إذ تعمل طهران على نقل الصراع من نطاقه العسكري المحدود إلى نطاق أوسع يشمل الاقتصاد العالمي فتعطيل الملاحة في مضيق هرمز يعني عملياً تهديد تدفقات الطاقة إلى الأسواق العالمية الأمر الذي قد يدفع الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل سياسياً للضغط باتجاه خفض التصعيد .

وتعتمد هذه الاستراتيجية على مزيج من الأدوات العسكرية غير التقليدية والإشارات السياسية الموجهة إلى المجتمع الدولي فزرع الألغام البحرية أو التلويح بإغلاق المضيق لا يهدف بالضرورة إلى تعطيل الملاحة بشكل كامل بقدر ما يهدف إلى خلق حالة من الردع النفسي والاقتصادي لدى الأطراف الدولية المعنية ولا سيما طرفي الصراع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وتأسيساً على ما تقدم يتضح أن إيران تحاول تأدية دور فعال ومؤثر في المنطقة نظراً لأهميتها الجيوبولتيكية إذ تعّدها مجالاً حيوياً لها لما تمتاز به من خصائص جغرافية ولكونها أغنى بقعة في الأرض بالنسبة لها إذ إن من يسيطر على تلك المنطقة يحقق تفوقاً حاسماً في الخريطة العالمية بحيث تسهم قدرتها على فرض هيمنتها على أهم المضائق البحرية في العالم مثل مضيق هرمز وباب المندب واستعمال قواتها البحرية لإثارة التوترات في المنطقة في خلق وحدة إستراتيجية ضد الوجود الغربي فيها ومن ثم تحقيق الإستراتيجيات الإيرانية الكبرى في العالم إذ تُعد إيران قطباً إقليمياً صاعداً وركيزة للعالم الإسلامي.

المبحث الخامس

الآثار الجيوبولتيكية لإغلاق مضيق هرمز

يشكّل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية في العالم لا من زاوية تدفق الطاقة فحسب بل بوصفه ركيزة من ركائز استقرار النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي. ومن ثمّ فإن أي سيناريو لإغلاقه يطرح إشكالات مركبة تتقاطع فيها قواعد القانون الدولي مع حسابات الاقتصاد السياسي، وتنعكس آثارها مباشرة على الدول الإقليمية والدولية (ناصر ، ٢٠١٣، ص ٢٠-٢١)

فهو يمثل نقطة ارتكاز محورية في التوازن الاستراتيجي للمنطقة وفي تفاعلاتها وصراعاتها ما يجعل أي تحرك فيه محل متابعة دقيقة من الولايات المتحدة والصين ودول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن دول الخليج العربي نفسها. والتحكم في هذا الممر يمنح الدول المطلة عليه أداة ضغط تتجاوز كونه مساراً تجارياً لتجعله أداة نفوذ تؤثر في الصراعات الإقليمية والدولية على حد سواء.

(the vox website article,https://www.vox.com/ future- perfect/4482370)

ويتضح أن إغلاق المضيق لم يعد مجرد تطور عسكري مرتبط بالحرب على إيران، بل تحوّل إلى أداة صراع استراتيجي ذات تأثير عالمي مباشر يمس أمن الطاقة والاقتصاد الدولي وخطوط الإمداد، إذ يُعدّ تعطل الملاحة فيه بمثابة أزمة عالمية تعصف بالاقتصاد الدولي. ويمكن حصر أبرز الآثار المترتبة على هذا السيناريو في المستويات الآتية:

أولاً: على المستوى الجيوسياسي

يُعدّ إغلاق مضيق هرمز السيناريو الأسوأ لجميع الأطراف فيما يخص أمن الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً، بحكم الدور المحوري لهذا الممر في التجارة الدولية، وهو ما يفرض ضمان استمرارية الملاحة فيه بكل الأدوات الدبلوماسية والعسكرية فأمنه من أمن الخليج العربي والولايات المتحدة وأوروبا، بل ومن أمن حلفاء إيران في آسيا كالصين والهند وتكشف الأزمة عن تحوّل جوهري فالصراع لم يعد أمريكياً – إيرانياً فحسب، بل بات صراعاً على شكل النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي، يظهر فيه الدعم الروسي – الصيني غير المباشر لإيران، ومخاوف عالمية من انهيار تدفقات الطاقة مع انتقال مركز التأثير من ساحات القتال إلى الأسواق العالمية (Cordesman ,2026 , pp.206-2011)

في هذا السياق، عزّزت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة لضمان حرية الملاحة وحماية خطوط إمداد الطاقة بما يعكس إدراكها لأهمية المضيق اقتصادياً وأمنياً معاً، وحرصها على مكانتها كضامن رئيس للأمن البحري الدولي لحلفائها(محمد ، بشرى جاسم ومخلف ، نبيل خالد ،٢٠٢٦،ص١٠). في المقابل استخدمت إيران المضيق سلاحاً اقتصادياً غير متماثل في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي، إذ يخلق إغلاقه ضغطاً عالمياً على واشنطن دون حاجة إلى مواجهة مباشرة، فيما تظل إعادة فتحه مرهونة بوقف العمليات

العسكرية. وقد كشفت الأزمة عن حقائق استراتيجية أبرزها اعتماد الاقتصاد العالمي على ممر جغرافي ضيق، ومحدودية البدائل السريعة لنقل النفط وترابط الطاقة بالتضخم والنمو والاستقرار السياسي عالمياً

ثانياً: على المستوى الاقتصادي .

يمكن أن يتسبب إغلاق المضيق بوضع اقتصادي دولي متردٍ، بوصف الخليج العربي رئة العالم الطاقوية التي لا يمكن تعويض مساهماتها في سوق النفط والغاز، بحيث ينجم عن أي تعطل للملاحة فيه أزمة طاقة خانقة ذات تبعات وخيمة على مختلف المجالات الاقتصادية. ويُعدّ إغلاقه عقب اندلاع النزاع مع إيران أحدث مثال على اضطراب إمدادات النفط المدفوع جيوسياسياً، إذ شمل الصراع هجمات على منشآت نفطية في دول مجاورة كالسعودية والكويت والإمارات، وأدى إلى إغلاق المنفذ الرئيس لتصدير نفط الخليج. وكان الدافع الأول للإغلاق حاجة تعديل عقود تأمين الناقلات قبل أن يتحول الشاغل الأكبر إلى الهجمات على السفن نفسها وما قد ينجم عنها من خسائر أو غرق يوقف الملاحة كلياً وهو ما يعادل من منظور بقية العالم، توقف إنتاج النفط الخليجي بأكمله (يوسف ، ٢٠٢٦، ص١)

أما من منظور المنتجين أنفسهم فالفارق نظري إلى حد بعيد، إذ بمجرد امتلاء خزاناتهم المحلية لا يجدون خياراً سوى إغلاق آبارهم، وهو ما دفع دولاً كالعراق والكويت إلى تقليص إنتاجها مطلع آذار ٢٠٢٦. ويعني التوقف التام لصادرات الخليج سحب نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية من السوق، يذهب ٨٠٪ منها إلى آسيا، ما يضطر المستوردين إلى موردين بديلين ويضغط على الأسعار عالمياً نحو الارتفاع وفي المقابل اتجهت الدول الصناعية الكبرى إلى إجراءات احترازية، من أبرزها تفعيل سياسات إدارة المخزون الاستراتيجي، وهي آلية تُظهر مستوى متقدماً من التخطيط لدى دول شرق آسيا خصوصاً، وتتجلى في تجربة اليابان التي طوّرت نظاماً متكاملاً للاحتياطيات الحكومية والتجارية يتيح لها التدخل السريع عند أي اضطراب في الإمدادات فيما يُعرف في أدبيات أمن الطاقة بـ(سياسة التحوط الاستراتيجي) .(Kumar, 2011, P.25)

وفي حال استمرار التوترات من المرجح أن يواجه الاقتصاد العالمي جملة تداعيات أبرزها ارتفاع أسعار النفط بما يرفع تكاليف الإنتاج والنقل عالمياً، ويولّد موجة تضخم جديدة لاسيماً في الاقتصادات المعتمدة على استيراد النفط والغاز، الأمر الذي يعقّد السياسات الاقتصادية في ظل التباطؤ العالمي القائم. كما قد تدفع الأزمة بعض الدول إلى تسريع تنويع مصادر طاقتها والحد من الاعتماد على نفط الخليج عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة أو خطوط أنابيب بديلة. .(سالم، ٢٠٢٦ ، الانترنت : (http://www.emasc.comluae.aspl.

ثالثاً: على المستوى الأمني.

كشفت الأزمات المتكررة في المضيق هشاشة الأمن البحري في الخليج العربي، إذ يمكن لتهديدات غير تقليدية كالألغام البحرية والطائرات المسيّرة والزوارق السريعة أن تعطل حركة الناقلات في واحد من أكثر الممرات ازدحاماً في العالم. ورغم تنامي النقاش حول الطاقة المتجددة وتنويع مصادرها يُرجَّح أن يظل مضيق هرمز محتفظاً بأهميته الاستراتيجية لعقود مقبلة، بحكم استمرار الدور المحوري للنفط والغاز في النظام العالمي للطاقة ، حتى في أكثر سيناريوهات انتقال الطاقة تفاؤلاً (عدنان، ٢٠٠٩ ، ص٢١٦)

وفي الوقت نفسه لا تُظهر التنافسات الجيوسياسية في المنطقة أي بوادر انحسار، إذ لا تزال التوترات بين إيران ودول الخليج إلى جانب دور قوى خارجية كالولايات المتحدة تهدد البيئة الأمنية لا سيما في ظل تمسك إيران ببرنامجها النووي وما قابله من إعلان حرب وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية أدت إلى إغلاق المضيق واستهداف قواعد ومنشآت عسكرية وسفن أجنبية، وهو ما هدد بجرّ المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة تكون منطقة الخليج العربي ضحيتها الأولى، مع ما يترتب على ذلك من تأثير بالغ في اقتصادات دولها (ابراهيم ، و عبد المجيد ، ٢٠١١ ، ص١٠٢)

يمكن القول إن إغلاق مضيق هرمز لا يمثل مجرد أزمة إقليمية ودولية ذات أبعاد استراتيجية وأمنية واقتصادية، بل هو مؤشر على تراجع قدرة النظام الاقتصادي العالمي عموماً في مواجهة الحروب الجيوسياسية. وكلما طال أمد الإغلاق تحوّلت الأزمة من ضغط اقتصادي مؤقت إلى إعادة تشكيل محتملة لموازين القوة الاقتصادية العالمية، إذ تنتقل الكلفة تدريجياً من أطراف الحرب إلى الاقتصاد الدولي بأكمله. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن مضيق هرمز سيظل نقطة اختناق جغرافية وبؤرة توتر جيوسياسي في آن واحد فهو بالنسبة لصنّاع السياسات وشركات الطاقة والشحن تذكير دائم بأن الاقتصاد العالمي ما زال يعتمد على تدفق مستمر للموارد عبر عدد محدود من الممرات البحرية الضيقة. وفي هذا المعنى لا يمثل هرمز مجرد معلم جغرافي، بل مفصلاً استراتيجياً يستند إليه استقرار أسواق

الطاقة العالمية ، فمنطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت مسرحاً لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية وتضارب مصالحها وتعقد تحالفاتها، وقد انعكس ذلك على دول المنطقة وعلاقاتها، لا سيما في القرن الحالي الذي شهد تحولات استراتيجية طالت كيانات عديدة بسبب صراع الأدوار بين هذه القوى. لذلك وضع صنّاع القرار الإيراني سياسة إقليمية خاصة عبر مراحل تاريخية مختلفة، نظراً للأهمية الاقتصادية والأمنية للمنطقة بالنسبة لإيران، وقد تباين تفاعلها فيها بين التعاون والصراع. وفي هذا الإطار تسعى إيران إلى توظيف موقعها الجغرافي المطل على المضيق ضمن ما يُعرف باستراتيجية (الردع غير المتكافئ) ، إذ تعتمد بدل الدخول في مواجهة تقليدية واسعة على أدوات منخفضة الكلفة نسبياً وذات تأثير كبير كالألغام البحرية والزوارق السريعة والطائرات المسيّرة، بهدف خلق حالة من عدم اليقين ترفع كلفة العمليات العسكرية والاقتصادية على خصومها. وقد انتهجت من خلال ذلك سياسة توسيع نفوذها الإقليمي وفرض نفسها قوة مؤثرة في قضايا المنطقة، مع التركيز على مواجهة أي تدخلات خارجية أمريكية بصورة خاصة. وتنظر إيران دوماً إلى سيطرتها على المضيق بوصفها أحد أشكال (المقدرات القومية) التي توظفها لخدمة أهداف سياستها الخارجية(طايع و عبد الكريم ، 2024 ، ص٨٨) ، باعتبار أن الموقع الجغرافي أحد مكونات هذه المقدرات إلى جانب الموارد الطبيعية والبشرية ومستوى التطور التكنولوجي. واليوم وفي ظل الأزمات المتصاعدة في المنطقة لا سيما الأزمة النووية بين إيران والغرب تبرز قضية المضيق ورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية والنفطية والاستراتيجية.

المبحث السادس

مستقبل منطقة الدراسة والسيناريوهات المحتملة

يمثل هذا التحول نقطة تحول في ممارسة القوة ضمن النظام الدولي المعاصر فبعدما استندت الحرب التقليدية إلى الاستيلاء على الأراضي والصراع العسكري المباشر، باتت تُستكمل تدريجياً باستراتيجيات تستهدف بنية العولمة نفسها ، إذ أصبح بإمكان الدول بسط نفوذها دون خوض حرب شاملة عبر ممرات الطاقة وخطوط الشحن والشبكات اللوجستية التي غدت نقاط ارتكاز حيوية. ومن ثمّ فإن مضيق هرمز ليس مجرد ظاهرة جغرافية، بل أداة استراتيجية مندمجة في الاقتصاد العالمي، تكشف أزمته أيضاً عن هشاشة نظام الطاقة العالمي المزمنة فرغم النقاش الطويل حول تنويع مصادر الطاقة واستعمال الطاقة المتجددة، لا يزال العالم معتمداً بشدة على الطاقة الأحفورية المنقولة عبر عدد محدود من خطوط النقل الاستراتيجية، وهو اعتماد هيكلي يتيح للقوى الجيوسياسية استعمال نقاط الاختناق أداة ضغط بما يؤكد مركزية الجغرافية في السياسة الدولية (جاسم، ٢٠٠١، ص١٢٣).

وتشكّل حروب نقاط الاختناق تحدياً خاصاً بالنسبة للدول المتوسطة الحجم والاقتصادات النامية التي غالباً لا تملك القدرة العسكرية لحماية طرقها البحرية البعيدة رغم اعتمادها الكبير عليها، فتتأثر بصورة مفرطة باضطرابات خارجة عن سيطرتها، وهو ما يثير قضايا جوهرية تتعلق بتوزيع المخاطر ومواطن الضعف داخل النظام العالمي. وقد تزايد نتيجة لذلك الوعي بضرورة تعزيز مرونة شبكات الطاقة عبر تنويع مصادر الإمداد والاستثمار في البنية التحتية البديلة وتعزيز التعاون الدولي لحماية الممرات الرئيسة، وإن كانت هذه التدابير تتطلب التزاماً طويل الأمد يصعب تحقيقه في ظل بيئة جيوسياسية مفككة إقليمياً ودولياً. فأزمة مضيق هرمز ليست حدثاً معزولاً بل امتداد لاتجاه أوسع تتحول فيه الممرات المائية الاستراتيجية إلى بؤر تنافس جيوسياسي متصاعد، ولا يمكن معه استبعاد اضطراب مماثل في طرق تجارية رئيسة أخرى كمضيق باب المندب أو الممرات المؤدية إلى بحر الصين الجنوبي، بحيث تصبح سياسات نقاط الاختناق جزء لا يتجزأ من رسم ملامح السياسة الدولية المقبلة (الخطيب ، يوليو ٢٠٢٣ ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦)

فلم يعد السؤال مطروحاً حول وجود هذه الثغرات، بل حول كيفية إدارة الدول لشؤونها في عالم باتت فيه شرايين العولمة نفسها موضع صراع.

وانطلاقاً من دراسة هذه العوامل يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الوضع الاستراتيجي في المنطقة

– السيناريو الأول (احتواء التصعيد): عبر تدخلات دبلوماسية دولية تتجنب إغلاق المضيق كلياً مع بقاء التوتر محدوداً، وفيه يُتوقع بقاء أسعار النفط مرتفعة نسبياً لكن ضمن حدود قابلة للاحتواء، مع استمرار الوضع الراهن في المنطقة سواء من حيث النفوذ الأمريكي أو الملف النووي الإيراني أو العلاقات الخليجية البينية. ويترتب على تحقق هذا السيناريو استمرار القلق بشأن مستقبل المنطقة، وارتفاع الإنفاق العسكري فيها، وتعرض بعض دولها لعمليات عسكرية محدودة.

- السيناريو الثاني (تعطل جزئي للملاحة): نتيجة استمرار عمليات عسكرية محدودة أو زرع ألغام، ما يرفع تكاليف التأمين والنقل البحري وينعكس على أسعار الطاقة عالمياً، مع احتمال تعطل متقطع للملاحة في المضيق.
- السيناريو الثالث (الأكثر خطورة): مواجهة عسكرية واسعة تُفضي إلى إغلاق مؤقت للمضيق، يواجه معه الاقتصاد العالمي صدمة طاقة حادة تدفع الأسعار إلى مستويات قياسية مصحوبة بوقوع الخليج تحت هيمنة أمريكية – إيرانية مشتركة على حساب دول مجلس التعاون الخليجي التي قد تجد نفسها محاصرة بمحور واشنطن – طهران دون أن يمنع ذلك إيران من مواصلة التدخل في شؤونها الداخلية بموافقة أمريكية ضمنية.

وبناءً على المعطيات المتقدمة، يبدو السيناريو الأول (أي سيناريو الأزمة الممتدة) الأكثر ترجيحاً، مع تزايد احتمالات التدهور في بعض المجالات.

الاستنتاجات: في الختام تستنتج الباحثة الاتي:

١- مضيق هرمز ليس مجرد ممر مائي ضيق يربط الخليج العربي بخليج عمان، بل مرآة تعكس تحولات النظام الدولي المعاصر وتناقضاته، إذ تكشف الأزمة الحالية هشاشة الأمن الاقتصادي العالمي أمام التهديدات الجيوسياسية، وعجز المؤسسات الدولية عن فرض حلول مستدامة، وتضارب مصالح القوى الكبرى.

٢- تتجلى أهمية المضيق الذي بات محط اهتمام عالمي لأبعاده الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية – في كونه الشريان الحيوي الذي يعبر منه معظم نفط الخليج إلى العالم، وينعم بفضله بالازدهار كل من له منفذ عليه. وقد استخدمته إيران المشرفة على أكبر مساحة منه ورقة ضغط خلال تعرضها للحرب ساعية إلى إغلاقه أمام السفن والناقلات والبوارج، مستعرضة قدراتها الدفاعية من سفن وزوارق وصواريخ بعيدة المدى وقدرة على تلغيم أعماقه.

٣- تمتلك إيران ترسانة متنوعة من الأدوات العسكرية وغير العسكرية تمكّنها من تعطيل الملاحة بتكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة، إلى جانب قدرات متطورة في الحرب الإلكترونية، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة قدرتها على تصعيد تهديداتها تدريجياً، من القيود الانتقائية على المرور إلى الحرب الإلكترونية، مع الاحتفاظ بخياري الألغام البحرية والهجمات المباشرة كورقتي ضغط، وهو ما أثقل كاهل المنطقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها.

٤- لا يزال مضيق هرمز يشكل أهم نقاط الاختناق النفطية في العالم، إذ يمر عبره نحو ٢٠٪ من النفط المتداول عالمياً و٢٠٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال تمنحه خصائصه الطبيعية من ضيق وعمق مناسبين قدرة فريدة على استيعاب حركة النفط العالمية في حين تحولت جزره الإيرانية إلى منصات عسكرية متقدمة تعزز قدرة طهران على التحكم بالملاحة فيه ويظل الاقتصاد العالمي معرضاً لخطر كبير في حال إغلاقه الشامل بين تعطل خطوط التوريد والضغوط التضخمية وتباطؤ النمو، وهي عوامل قد تشكل مجتمعة عاصفة تعيد العالم إلى أسوأ أزمات الطاقة في تاريخه لاسيما أن البدائل القائمة من خطوط أنابيب وطاقة متجددة واحتياطيات استراتيجية لا تزال غير كافية لتعويض أي نقص كبير في الإمدادات.

٥- اتضح أن الحلول الأمنية والعسكرية وحدها غير كافية لحماية الملاحة، إذ تواجه التحالفات البحرية الدولية تحديات كبيرة أمام استراتيجيات الردع غير المتماثل الإيرانية، فيما تحمل الخيارات العسكرية المباشرة مخاطر التصعيد إلى حرب إقليمية شاملة ما يستدعي حلاً يجمع بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية على المديين القصير والطويل.

يقتضي ذلك تعزيز التحالفات البحرية الدولية وتكثيف الجهود الدبلوماسية لإعادة فتح المضيق، وتطوير آليات إقليمية للتعاون الأمني والملاحي، ربما بالافادة من تجربة مضيق ملقا، فيما يبقى تسريع التحول الطاقي العالمي لتقليل الاعتماد المطلق على نفط الخليج الحل الجذري الأنجع على المدى الطويل. فالتاريخ يعلّم أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالقوة وحدها، بل بالتعاون والحوار والمصالح المشتركة، وقد تشكل الأزمة الراهنة فرصة لإعادة التفكير في آليات الأمن الاقتصادي الإقليمي والدولي، والانتقال من منطق الصراع إلى منطق التعاون، ومن منطق الهيمنة إلى منطق الشراكة فمضيق هرمز الذي كان عبر التاريخ جسراً للتواصل بين الحضارات يستحق أن يتحول من نقطة توتر إلى منطقة تعاون، ومن رمز للصراع إلى رمز للسلام.

المصادر

١. الكعبي ، حسين و عزيز، حيد ، (٢٠١٥)، الموقع الجغرافي لمضيق هرمز واثره في رسم السياسات الدولية ، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد (٢١) ، العدد (٨٨)، بابل .

٢. العذاري، تغريد رامز ، (٢٠٠٩)، مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة.

٣. سعودي، محمد عبدالغني ، (٢٠٠٢)، الوطن العربي ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

٤. الفيل، محمد رشيد، (١٩٨٨)، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، ذات السلاسل ، الكويت.

٥. مضائق العالم، قسم العلوم البحرية، الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنتhttp://pamna.ps

٦. الخطيب، زاهر ، مضيق هرمز :ضرورة ضمان حرية الملاحة فيه وأهميته للملاحة العربية، الإنترنت على الموقع : http://www.swideg.jeeran.co

٧. العكلة، وسام الدين، (٢٠١١)، النظام الدولي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، دمشق ، العدد(٤).

٨. عبد الوهاب، د. عبد المنعم وزميله، (١٩٨٩)، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة.

٩. زكي، شذى ، (٢٠١٣)، انعكاس تطورات المحيط الهندي على الامن القومي العربي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(٤٤).

١٠. جاسم، حسين موسى ، (٢٠٠١)، مضيق هرمز واستراتيجية الامن القومي العربية ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد (٦) ، العدد (١) .

١١. متولي، محمد، (١٩٧٥)، حوض الخليج العربي ، مكتبة الانجلو العربية ، القاهرة ، الجزء الاول ، ط٣.

١٢. السماك ، محمد ازهر سعيد ، (١٩٨٨)، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل

١٣. الاسمر، خالد احمد ، (٢٠١٩)، جيوسياسة المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين

١٤. عدنان، محمد سلمى، (٢٠٠٩)، مضيق هرمز: الوضع الجيوبولتيكي والصراعات الاقليمية: دراسة سياسية، الخليج العرب. العراق: جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العرب، مجلد ٣٧ ،العدد٣ –٤ .

١٥. ناصر، علي ناصر ، (٢٠١٣)، مضيق هرمز والصراع الامريكي الايراني ، دار الفارابي للنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى.

١٦. ابراهيم ، عمرو محمد و عبد المجيد، آمال محمود ، (٢٠١١)، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط ، العراق ، المركز العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية.

١٧. طايع، أحمد سلمان و عبد الكريم، هويدا فتحي ، (2024)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٩ ، العدد ١٧ .

١٨. جاسم، حسين موسى ، (٢٠٠١)، مضيق هرمز وإستراتيجية الأمن القومي العربي، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد٦، العدد١.

١٩. سالم، حسام الدين جابر ، ٢٠٢٦، اشكالية إغلاق مضيق هرمز والموقف الخليجي، مركز الامارات للدراسات والاعلام. الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .http://www.emasc.comluae.aspl :

٢٠. طنطاوي، محمد أحمد ، (٢٠١٥/٣/٢٨)، مضيق هرمز، بوابة مرور نفط الخليج إلى العالم.

٢١. الخطيب، أحمد عبد التواب محمد ، (يوليو ٢٠٢٣)، السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٨ ، العدد ١٦ .

٢٢. محمد ، بشرى جاسم ومحلف ،نبيل خالد ،٢٠٢٦، حرب الممرات (مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج السناريوهات وتداعياتها على العراق ةالاقتصاد العالمي ، ورقة بحثية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٢٣. يوسف، محمد ، مضيق هرمز . كيف اثر شريان التجارة العالمي على اسعار الطاقة ؟بوابة الاهرام ، مقال نشر بتاريخ ٨ اذار ،٢٠٢٦، متاح على الرابط الالكتروني الاتي :https;//gate.ahram.org.eg/news/5575559

24. Alfaggy, (1988), Strait of Hormuz, A study in Political geography, Master dissertation presented to the faculty of California stat University, Chico.
25. Cordesman ,(2011),Iranian Military Capabilities and Dual Containment , Khalizad " The United State and The Persian Gulf "
26. Kumar, "Fujairah poised to be become oil export hub," Gulf News, June 12, 2011
27. Gulf Research center, (2007), Energy Security,Security &Terrorism,Reserch Bulleti Issue No.6 , August.
28. Key Material for Chip Cooling! Helium 'Locked' by the Strait of Hormuz;64.7% of South Korea's Imports Come from Qatar." Bitget.com. Bitget. March10, 2026. https://www.bitget.com/amp/news/detail/ 12560605251333
29. The vox website article,"How war in Iran threatens Global Food Supplies,"is available at the following link:https://www.vox.com/ future- perfect/4482370/
30. Baban, Mahmoud ,the Cloure of the Strait of Hormuz and the Fragility of lraq,Rudaw Research Centerm March 2,2026,available at the following link;https;//rudawrc.netlenlarticlelclosure-of the strait of hormuz.